طلقتك وبنتك كانتا أهلام لا وجبتك على أحد ولا خليت سبيلك كما على البيع والشراء
ورتما شدد على أحد به وهو ما تقدم من الظهار أن تقع به اليمين لبيع كيف شاء وأنت طالق
أي منوجة عن الزوج وكلي أي اكتسبي واشتري أي ما شئت به وما أشبه ذلك كخرجي
وذوقي وانفقي على نفسك من مالك واعتقك وتزوجي كواحللك وأنت مطلقة شكون
الطلاق أو كل الطلاق على الأرجح فيهما أو بوجوه والأنوار خلافا لما وقع في فتاوى جدي رحمه
الله من صراحتهما وهما وأنت والطلاق أو أنت وطلقة أي فرنت مليكي وبينها وخليت سبيلك
أو وجهي عني وجه عني وبرئت منك أو من مكاسبك أو معروف عندك ولم يبق بيني وبينك
شيء وبانت كما بانت كذا لا شعارة بالوعيد وإن قال ثور رجل مثلا الكل زوجه
فقال لا فهو كما به لأنه مع احتمال أن إرادة الطلاق لجمل إرادة نفي فائدة الزوجية من
حسن العشرة وهي لجوم فهو كقوله إيتد البشير بزوجة فإنه يكون كما به على الأصح وهذا الذي
ذكره المصنف هو ما صححه النووي في تصحيحه وحري على الأصح عندي وأبو عبد الله الحداد
من شيوخ ذكر بأني اختصارهما كلام النووضة النووي في أصل الروضة نقلا عن نص الأم
ملاء تبطع كثير من أنه لا يقع به طلاق وإن نواه لأنه كناية تحتمل وغيره في
في الأقران أم كنايته وصحح الثاني وإن كسب بعض الفاظ الطلاق من صريح أو كناية ونوى
بكناية بعد ذكر يقع الطلاق وقع وإن لم يتلفظ بما كنيته لأن الكناية طويق في فهام
المراد كالعبارة وقد اقترنت بنيته وإن لم ينو لم يقع الطلاق لأن الكناية تحتمل
النصح والحكاية ويتميز بها العلم والمراد وغيرهما فإن قرن بما كنيته من الصريح لم يجعله
الثالث فإن قال قرنته بما كنيته بلا نية للطلاق صدق بيمينه كما في جواب الوثاق
الوثاق وإن أضاف الطلاق إلى بعضها أيها قصدا وعرفا أو معينا كنصفك أو
أو إضافة إلى غير معين لو نجزا بفضل إلى حيالها فإن قال أسقيتك أو طفوك طالق طلقة
كما في البيع كما سبق لأن كلا منهما إزالة ملك يحصل بالصريح والكناية وإن نوى طلاق
عصبة من أهله فلا يبعد أن يقع به بعيد منه جدا لأن المرأة لا يتبعض فيها النكاح
فوجب تعميمه ثم الأصح إن وقوعه بطريق الشرع به بعيد أن يقع على الجزء ثم يسري إلى باقي
البدن

لكح غيره مني بفارقتها ونحوه

في البدن حتى لو قال إن دخلت الدار فيمينك طالق فقطعت يده ثم دخلت ثم نطق لم تطلق كما لو ماطبها بدكر ولا يمين بها
وإن أضاف إلى بعض فصلا تها كيدي البدن كان قال يدك أو ليدك أو منيدك طالق ثم نطق لا بها غير
متصلة أو صلا خلقه كلا وما قبلها وشبهي البدن بأن به قوام البدن كالروح وإما المجاني المقابلة بالذات
كالشعر والبشر والحركة وسائر الصفات المعتبرة كالحسن والقبح فلا تؤثر إضافة الطلاق إليها لانها ليست
إحدى من بدنها ولو خاطبها بلفظ من ألفاظ الطلاق ضرة كان كنايته مع النية ونوى إيقاع طلقتين
أو ثلاثا وقع ما نوى سواء المدخول بها وغيرها لاحتمال اللفظ له وقولها خاطبها بين تقييد فلا مفهوم
له وبأني في إيقاع النية باللفظ هنا مامر في الكناية ولو قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابعه
الثلاث وقع ثلاث وإن لم ينو هاكما نطلق في صحيح طلقة وفي صحيحين طلقتين لأن ذكر صريح في العدد
وفي الجديد السهم هكذا أو هكذا أشار بأصبعه وعقد بها مه في الثالثة وأراد تسعة وعشرين عدلا
على أن اللفظ بالإشارة يقوم مقام العدد بعم لا بد أن تقرن الإشارة مفهومه لذكر ولا فقد
يعتاد الإشارة بأصابعه الثلاث في الكلام فلا يحكم بوقوع العدد الا بنية كما في أصل
الروضة عن الإمام وأقره وصح بقوله هكذا إذا أراد البيان فإن الإشارة تلغو إلا أن نوى ولو كان معتبرا
بثلثا هكذا من غير أن يقول أنت طالق لم يقع به طلاق وإن نواه وإن قال في صورة الإشارة بالثلاث ما نوى
أو ذف الإشارة بعد طلاق صحيح المدخول بها قبل يمينه فلا يقع إلى الطلقات لاحتمال ذكر وإن قال القصد
المرجوع بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقع طلقة واحدة وإن قصد الاستيناف لا نها تبين بالأولى
فلا يقع بما بعدها شيء وفارق قوله أنت طالق ثلاثا حيث يقع به الثلاث لأن محل ثلاثا بيان لما قبله
لحلاق ما في فيه وإن قال ذكر يعني أنت طالق أنت طالق أنت طالق المدخول بها فالوفي العدد أو أطلق
فلم ينو عددا ولا تأكيدا وقع ثلاث بعملا بظاهر اللفظ وإن نوى التأكيد أي تأكيد الأولى لا بالاخريين
لم يقع الا طلقة واحدة لأن التأكيد في الكلام معهود والتكرار من وجوه التأكيد ولو قصد
بالثانية تأكيدا دون الثالثة أو قصد بالثالثة تأكيد الثانية وقع الثانية طلقتان وإن نوى بالثانية
تأكيد الأولى وبالثالثة الاستيناف وقع الثالث ويلغو التأكيد لتخلل الفاصل إذ شرط
صحة التأكيد تواليه الفاظ ولو تخلل فصل كان شك بينهما فوق سكتة التنفس أو نحوها استيناف
كذا قالوه في قصد التأكيد ولو أتى بقلا له الفاظ وكان أحد حرف العطف فيها كقوله أنت طالق إن قام